عن هذا المسؤول الاسرائيلي او ذاك ، تكاد توحي كأن العرب سيستفيدون ايضا من الانشاءات التي ستقام على الاراضي المصادرة · غير ان هذه الوعود ، كما يتضح ، ليست الا من قبيل التخدير والضحك على الذقـــون ، لكي تستمـر السلطات في تنفيذ مشاريع التهويد بأقل قدر ممكن من المعارضة · بـــل يكاد يتضح ان الطبيعة الاستيطانية العنصرية عادت لتتحكم في سياسة اسرائيل تجاه العرب داخلها ، كما كانت عليه الحال قبل ١٩٦٧ · ففي الوقت الذي عاد فيـه مشروع تهويد الجليل الى حيز التنفيذ ، كانت ـ ولا تزال ـ تبذل المحـــاولات لتجريد بدو النقب مما تبقى بايديهم من اراض · ومشكلة اراضي بدو النقب لا تختلف كثيرا عن تلك القائمة بالنسبة لاراضي العرب في الجليل والمثلث ، مـن حيث تعرضها لاجراءات المصادرة ، خلال السنوات الاولى التي اعقبت قيـــام اسرائيل ، وان كانت لها « نكهة » خاصة بها · فخلال حرب ١٩٤٨ ، نقلـــت معظم القبائل البدوية ، التي تعاون عدد من زعمائها مع الهاغاناه ، من قبـــل الحكام العسكريين الاسرائيليين ، من اماكن تواجدها القدمة في كافة انحـــاء النقب الى مساحات محددة من الارض بالقرب من بئر السبع (٥٣) ، لتكتشف . فيما بعد ، ان اراضيها القديمة قد صودرت من قبل سلطة الانشاء والتعميـــر باعتبار انها « اراضي غائبين » ، بينما لا تعتبر الاراضي الجديدة ، التي نقلت اليها ، ملكا لها · ولم يعبأ البدو كثيرا بهذه الفذلكات القانونية ، اذ انتشروا في الاراضي الجديدة ، وراحوا يقيمون بيوتا لهم عليها ، دون الحصول عادة على ترخيص من احد ، بينما رفضوا ، في الوقت نفسه ، التنازل عن حقوقهـم في اراضيهم الاصلية · وازاء هذا الوضع حاولت السلطات الاسرائيلية ، اكثر من مرة ، العمل على تصفية هذه المشكلة ، وذلك بحمل البدو ، الذيـــن تحولت اكثريتهم ـ عمليا ـ الى فلاحين يعيشون على الزراعة وتربية المواشي ، علـى التنازل عن حقوقهم في اراضيهم الاصلية او تلك التي استوطنوها، لقاء موافقتهم على الانتقال للعيش في قرى جديدة تنشئها السلطات لاجلهم في اماكن محددة ومعروفة · الا ان معظم تلك المبادرات منيت بالفشل ، ولاسباب عديدة ، اهمها ان الهدف منها كان الاستيلاء على حقوق البدو في اراضيهم ، دون ضمان سبل العيش لهم مع انتقالهم للسكن في اماكن جديدة ، التي بدا كأنها ستتحول الـى تجمعات بشرية مصيرها تزويد المستوطنات اليهودية المجاورة بالايدي العاملـة الرخيصة (٥٤) · اما اخر المحاولات التي بذلت في هذا الصدد فكانت عبارة عن تعيين لجنة حكومية ، سنة ١٩٧٢ (٥٥) ، بهدف دراسة الوضـــع وتقديـــم مقترحات لحل المشكلات الناجمة عنه · وقد اوصت اللجنة بـــان يصار الـى تعويض البدو عن اراضيهم المصادرة ، وذلك بدفع بدل مالي عن جزء منها ،وان كانت المبالغ المقترحة بخسة للغاية (اذ قدرت ، وفقا لقانون اسرائيلي قديم ، بموجب اسعار الاراضي في اول كانون الثاني ١٩٥٠) وتسليمهم اراضي فـــي